

الفصل الرابع

مشكلات صناعة الدواء فى مصر والمنطقة العربية

تتشابه مشكلات صناعة الدواء فى مصر وكافة بلدان المنطقة العربية، وربما يمكن القول أن البلدان العربية تتوارث مناخ المشكلات من بعضها البعض، وتعممه على بعضها البعض... ويتضح ذلك من المشكلات التالية:

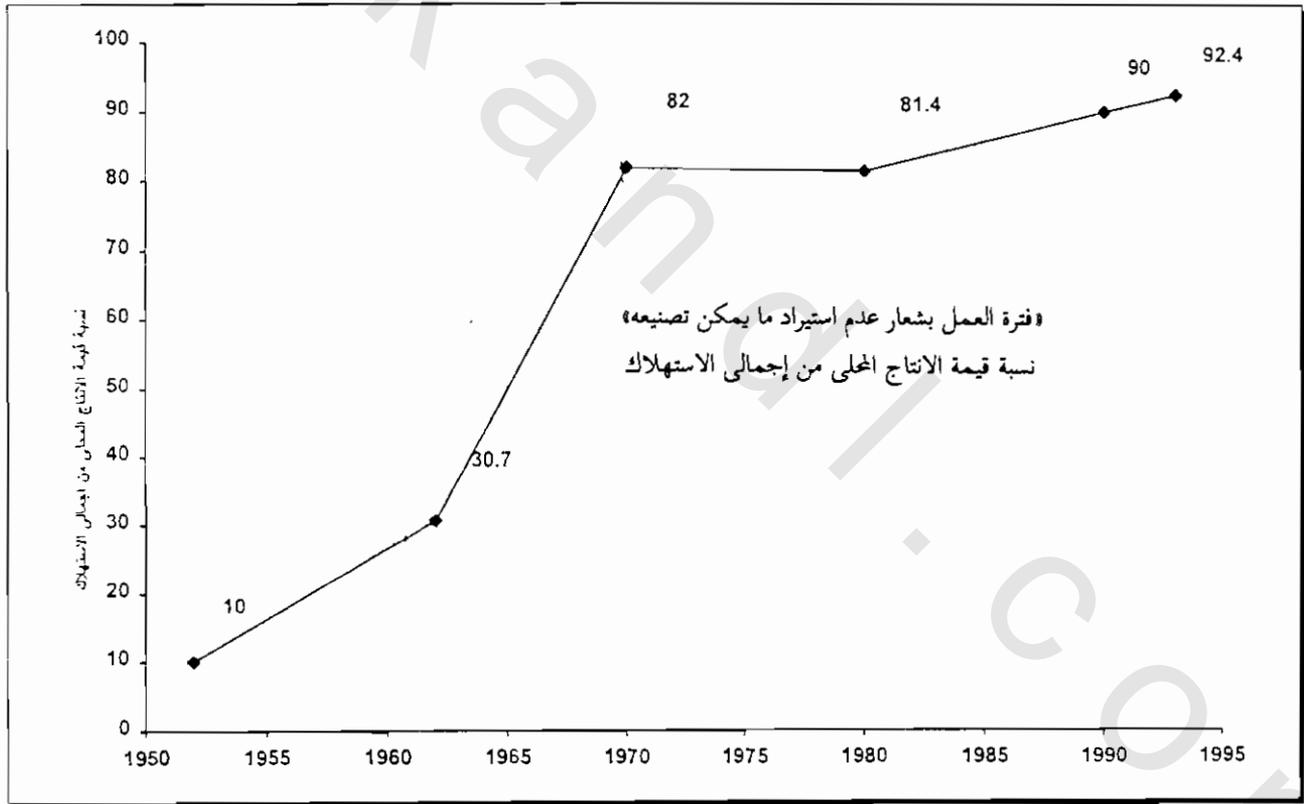
١ - الخطأ الاستراتيجى :

بينما تعتمد صناعة الدواء فى وجودها واستمرارها على البحوث والتطوير.. فإن هذا الاعتبار قد تلاشى فى مصر منذ أواخر الستين، وجرى التركيز - أساسا - على التقدم الأفقى المتمثل فى زيادة عدد المصانع لتغطية الاستهلاك المحلى، طبقاً لسياسة «من يده إلى فمه»، ولم يحدث انتباه إلى أن الصناعة القائمة ليست أكثر من دمج صناعى للمواد الخام، طبقاً لطرق ومواصفات معروفة عالمياً، وأن ذلك أمر سهل ومحدود القيمة المضافة (أى محدود الربحية) ولا يمثل صناعة دوائية حقيقية، ولقد تكرر الخطأ نفسه فى كافة البلدان العربية المنتجة للدواء، وظل ولا يزال المسؤولون فى مصر وسائر البلدان العربية يفاخرون بالنسبة التى يغطيها الإنتاج المحلى من جملة الاستهلاك، متناسين تواضع القيمة المضافة، واستمرارية الاعتماد شبه التام على استيراد التكنولوجيا والمواد الخام، وغير مستوعبين لحقيقة أن صناعات الدواء فى اليابان أو إنجلترا أو السويد لا يشارك إنتاجها الوطنى بأكثر من ٤٠ - ٧٠٪ من الاستهلاك المحلى، بينما لصناعاتها الوطنية أنصبة الأسد فى السوق العالمية. والمتفحص لشكل رقم ٤ يلحظ أن صناعة الدواء المصرية وصلت منذ عام ١٩٧٠ إلى «سقف» تقدمها، طبقاً للمؤشر المعمول به فى مصر، وهو تغطية الاستهلاك المحلى، فبينما زادت نسبة قيمة الإنتاج المحلى من اجمالى الاستهلاك من ١٠٪ عام ١٩٥٢ إلى ٨٢٪ عام ١٩٧٠؛ أى بزيادة مقدارها ٧٢٪ على مدى ثمانية عشر عاماً؛ فإن هذه النسبة لم تزد على ٩٣٪ عام ١٩٩٥؛ أى بزيادة قدرها ١١٪ فقط على مدى خمسة وعشرين عاماً (١٩٧٠ إلى ١٩٩٥). ذلك كله يحدث فى غياب أى تقدم على أصعدة التشكيل الصيدلى غير التقليدى (راجع الجزء الخاص بالأوضاع التكنولوجية والعلمية على الساحة العالمية)، أو على أصعدة إنتاج المواد الخام أو دوائيات التكنولوجيا الحيوية أو تشييد أدوية جديدة. وفى تقديرنا أنه فى غياب قدرات بحث وتطوير حقيقية لصناعة الدواء فى بقية البلدان العربية.. فإن السيناريو المصرى نفسه سيتكرر.

٢ - ضعف التعاون العربي =

عربي في مجال صناعة الدواء:

بينما تحتاج صناعة الدواء للتحالفات البحثية والتسويقية والتجارية كما هو مشاهد في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية.. فإن هذه التحالفات نادرة أو منعدمة في المنطقة العربية، بل إن حجم التجارة البينية في الأدوية العربية يقل كثيراً في بعض البلدان عن التجارة في الأدوية الأجنبية، فعلى سبيل المثال تستورد المملكة العربية السعودية (وهي ثاني سوق عربي في الحجم بعد مصر) ٣٥٪ فقط من احتياجاتها الدوائية من الدواء العربي، بينما تستورد ٧٨٪ من احتياجاتها من الدواء الاجنبي، ومثل هذه الأمور تحتاج إلى معالجات متأنية؛ حيث يمكن أن يكون السبب وراء ذلك ضعف في التسويق أو عوامل تختص بجودة الدواء... الخ، وفي كل الاحوال.. فإن هناك حاجة للتحالفات الاستراتيجية في صناعة الدواء العربية كمدخل للتفوق التكنولوجي، والوصول إلى صناعة دواء حقيقية، تعتمد على مدخلات بحث وتطوير من أجل تحقيق المستويات الالائقة من القيمة المضافة والتنافسية.



٣ - هدر إمكانيات البحث العلمي في مؤسسات الدولة (الجامعات ومراكز البحوث) في مصر:

* رغم أن البحوث التي تجرى في كليات الصيدلة ومراكز الدوائية هي في الأساس بحوث تطبيقية، ومن المفترض أن تخدم هدفين: أحدهما تطوير الصناعة الدوائية، والثاني ترشيد وتطوير العلاج بالأدوية.. إلا أن ذلك لم يكن هو الإطار

٣ - هدر إمكانيات البحث العلمي

في مؤسسات الدولة (الجامعات

ومراكز البحوث) في مصر:

الرئيسى لهذه البحوث، حيث كان الهدف فى معظم الأحيان هو الحصول على الدرجة العلمية والترقى. وبالإضافة لهدر هذه الإمكانيات (الكوادر البشرية المثلثة فى الباحثين والوقت.... الخ) فقد حدث إهدار آخر خطير متتابع، وهو عدم الاستفادة الملائمة من جميع الحاصلين على الدكتوراه من الخارج؛ حيث كان كل واحد منهم عند عودته إلى الوطن على قدر كبير من التمكن والدراية فى أحدث التكنولوجيات العالمية وقت حصوله على الدرجة (من سويسرا، من أمريكا، من ألمانيا، من بلجيكا، من فرنسا.... الخ)، وكانت النتيجة النهائية فى معظم الأحيان إما عودة المبعوث من حيث جاء أو تغييب إمكانياته مع الزمن بانخراطه فى اهتمامات أخرى، تختلف كمًا ونوعًا عن الإمكانيات الإبداعية التى حملها معه إلى مصر، بعد حصوله على الدكتوراه. ولو قيس هذا الهدر بمعايير المال والزمن.. فإن خسارة قطاع الدواء الوطنى خسارة تاريخية فادحة.

٤ - دور الحكومة (فى مصر) :

نظرا لاهمية صناعة الدواء؛ حيث تتميز بتطوير سريع وقيمة مضافة عالية، بالإضافة لما للدواء من أهمية استراتيجية بالنسبة لحياة الإنسان.. فإن الحكومات تهتم بهذه الصناعة (سواء هى قطاع عام أو خاص) باعتبار أن فى تنميتها تنمية وطنية، غير أن الاهتمام الأساسى للحكومة فى مصر، انصب على الأسعار، ولم تدرك الحكومة دورها فى التنمية التكنولوجية لهذا القطاع، وفى تحفيزه على الارتقاء إلى المنافسة العالمية، وفى التكامل بينه وقطاعات صناعية أخرى كالصناعات الكيماوية، أو التكامل بينه وقطاعات التعليم والبحوث الدوائية (فى وزارات التعليم والبحث العلمى والصحة)، ويقدر ما استفادت الحكومات المتعاقبة منذ أكثر من ربع قرن من القطاع العام الدوائى فى إتاحة الدواء للمواطنين بأقل أسعار ممكنة، بقدر ما تراخت هذه الحكومات عن دفع هذا القطاع للتنافسية اللازمة... وفى تقديرنا يحتاج القطاع العام الدوائى إلى خصوصيات تنموية، تختلف عن تلك الخاصة بمسيرة باقى شركات قطاع الأعمال وهو أمر جدير بمعالجة منفصلة.

٥ - طبيبات الوضعية العالية فى

مصر :

ومن السليبات المثارة حاليا فى مصر بشأن قطاع الدواء، تلك التى وردت فى مقال للدكتور زكريا جاد (نقيب صيادلة مصر) فى أهرام ٩٥/١١/١٠، ونؤكد على حاجتها للتناول والمعالجة، وتتلخص فيما يلى:

- ارتفاع غير سوى فى الاستهلاك نتيجة عمليات الترويج.

- تركيز شركات القطاع الخاص على مزاحمة شركات القطاع العام فى المجموعة الدوائية، التى تنتجها، والابتعاد - فى الوقت نفسه - عن الأدوية المهمة والحساسة مثل أدوية السرطان والأوردة ومستحضرات التشخيص، والتى لا يزال يتم استيرادها.

- الإفراط فى تسجيل الأدوية المتشابهة ذات التوزيع الواسع، مثل المضادات الحيوية والفيتامينات، وأدوية السعال والمسكنات وخلافه.

- الارتفاع المطرد فى أسعار الأدوية.
 - دخول بعض الشركات العالميه لشراء شركات قائمه.
 - تغير نسبة المساهمين فى الشركات المشتركة، وميلها إلى ملكية كاملة للجانب الأجنبى.
 - هذا، بالإضافة إلى سلبات أخرى، أشرنا إليها من قبل، ومن أهمها:
 - تأخر درجة نمو صناعة الخامات الدوائية عن الصناعة التشكيلية..
 - ضعف نشاط البحوث والتطوير المتصل بنمو وتطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية.
 - تأخر إنشاء بنية أساسية للتكنولوجيا الحيوية داخل الصناعة الدوائية.
 - غياب رؤية قومية لتنمية الصناعة الدوائية تكنولوجيا.
- ملحوظة عامة:**

رغم أن معظم المشكلات التى أشرنا إليها تنبع من واقع صناعة الدواء فى مصر.. فإن التشابه فى الظروف التكنولوجية بين صناعة الدواء فى البلدان العربية المختلفة، وصناعة الدواء فى مصر يدفع إلى ضرورة الاستفادة من دراسة أوضاع النموذج المصرى، وكذلك إدراك الجميع للحاجة إلى التحالف، وإعادة البناء من أجل تنمية صناعة دوائية عربية قادرة على التطور الذاتى.